الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مشروع البحث التكويني الجامعي (P.R.F.U.):

آليات تفعيل دور الجماعات الإقليمية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

بالتنسيق مع:

مخبر تطبيقات التكنولوجيات الحديثة على القانون-جامعة - سطيف2

مخبر دراسات و أبحاث حول المجازر الاستعمارية-جامعة- سطيف 2

ينظم الملتقى الوطني الموسوم بـ:

منظومة الأملاك الوطنية في ظل تحقيق مقتضيات التنمية المحلية المستدامة

يوم 02 مارس 2023

حضوري وبتقنية التحاضر المرئي عن بعد

الرئيس الشرفي: مدير الجامعة: أ.د. قشي الخير

المشرف العام على الملتقى: عميد الكلية: أ.د. بن اعراب محمد

المنسق العام للملتقى: د. جبابلة عمار

رئيسة الملتقى: د.برارمة صبرينة

رئاسة اللجنة العلمية للملتقى:

د. جبابلة عمار د.توابتي إيمان ريمة سرور

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: د. بن ستيرة اليامين

أهداف الملتقى

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
د. محمد لمين دباغين سطيف2

- إلقاء الضوء على مختلف الإشكالات القانونية والعملية التي تطرحها منظومة الأملاك الوطنية في شقيها العام والخاص، بالموازاة مع التطورات الحاصلة في الجزائر على مستوى منظومة الأملاك الوطنية عموما والمنظومة العقارية خصوصا.
- تقييم فعالية الأطر المعيارية والآليات المؤسساتية والإجرائية المتعلقة بمجال استعمال، استغلال وتسيير الأملاك التابعة للمجموعة الوطنية، ومختلف التصرفات القانونية المرتبطة بها (تفويض، تنازل، تبادل، بيع...)
- مناقشة الجوانب التنظيمية والإجرائية المتعلقة بالمسار التوجيهي لتكوين العقارات التابعة للدولة وجماعاتها المحلية (مسح، تقييم، ترقيم، شهر...).
- استخلاص مختلف المؤشرات الإيجابية والسلبية التي يطرحها مجال الاستثمار العقاري (الفلاحي، الصناعي، السياحي) في ظل تحقيق أبعاد التنمية المحلية المستدامة.
- إرساء أرضية وطنية للاستغلال الرشيد للممتلكات العقارية والمنقولة للجماعات المحلية في شقيها التمويلي والتنموي.
- مناقشة مدى فعالية مختلف الآليات المتعلقة بحماية الأملاك الوطنية.
- تشخيص واقع المنازعات التي تتعلق بالأملاك الوطنية وإشكالات التنفيذ، والوقوف على الإشكالات التي تعترض المنظومة القضائية في هذا المجال (من حيث: التصنيف، الاختصاص، قضاء الاستعجال، الإجراءات، الآثار، تنفيذ الأحكام...).

محاور الملتقى

المحور الأول: الإشكالات القانونية والعملية المرتبطة بالمسار التوجيهي (الإجرائي) لتكوين الأملاك الوطنية (عمليات المسح، التقييم، الترقيم، الشهر العقاري، تعيين الحدود، الاقتناء، التصفيف، التصنيف...)

المحور الثاني: ضوابط تسيير واستعمال الأملاك الوطنية العمومية : الثوابت والمتغيرات (التنظيم الهيكلي والوظيفي للإدارات المختصة، المباديء العامة، الاستعمال الخصوصي (الترخيص، التعاقد)، الاستعمال بواسطة مرفق عمومي، التخصيص، تحويل التسيير...)

المحور الثالث: حوكمة استغلال الأملاك الوطنية: بين تحديات الواقع ورهانات تحقيق التنمية المحلية المستدامة (البيوع، الإيجارات، التبادل، الشفعة، عقود تفويض المرفق العمومي، العقار الموجه للاستثمار الصناعي أوالفلاحي أوالسياحي...)

المحور الرابع: الحماية القانونية للأملاك الوطنية: بين البعدين التنظيمي والردعي (مباديء عدم جواز التصرف في الأملاك الوطنية والحجز عليها واكتسابها بالتقادم، والاستثناءات المقررة عليها، الجرد، الصيانة، التجريم...)

المحور الخامس: الأملاك الوطنية: منازعات القانون وإشكالات التنفيذ (التصنيف القانوني، الجهات المختصة بتسوية المنازعات، الإجراءات ...)

المحور السادس: حوكمة الأملاك الوطنية في ظل تحقيق مقتضيات التنمية المحلية المستدامة: المنظومة تحت المجهر.

ديباجة

تعد التنمية المستدامة من أهم أهداف الدولة بشكل عام، وأهداف الجماعات المحلية بشكل خاص: خصوصا و انه تم النص عليها في ديباجة الدستور بأنها الإطار الذي يعمل ضمنه الشعب على بناء اقتصاد منتج وتنافسي.

وتحقيقا لذلك، يجب أن تعتمد هذه الجماعات المحلية على اقتصاد ذو طابع مستديم، يوفر لها أموالا تمكنها من القيام بدورها التنموي ويمنعها من الوقوع في تحديات مالية من شأنها أن تعرقل هذا المسار التنموي.

ويتطلب كل ذلك، قيام هذه الجماعات، إضافة إلى طابعها التقليدي، بمشاريع استثمارية تمس مختلف المجالات الصناعية، الفلاحية والسياحية.

لكن يعد التمويل أهم تحد تواجهه البلديات والولايات، لذا سعت الجزائر إلى اعتماد مصادر تمويل بديلة تتميز بطابع الاستدامة، وتعد الأملاك الوطنية، بمختلف أنواعها ومشتملاتها (عقارية ومنقولة، عمومية وخاصة، أملاك غابية، ثقافية، أملاك شاغرة... وحتى الافتراضية)، من بين أهم مصادر التمويل البديلة هذه.

لذا سعت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، تقوم على اعتماد أنماط تسيير، استعمال واستغلال، تهدف إلى تفعيل دور هذه الجماعات المحلية في الاستجابة لتطلعات المواطنين الحاضرة وحماية مصالح الأجيال المستقبلية، أنماط تقوم أساسا على البحث عن بدائل تمويلية لتعبئة الخزينة العمومية و إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال تثمين الأملاك الوطنية التابعة للجماعات المحلية.

وفي سياق هذا النهج الرامي إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة وإدارة رشيدة لأملاك المجموعة الوطنية، تم استحداث جملة من الأحكام والآليات في مجال إدارة وتسيير هذا الصنف من الممتلكات وردت بشكل أساسي ضمن أحكام النص التشريعي الذي يمثل الإطار العام للأملاك الوطنية، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 08-14 (2008) المعدل والمتمم لأحكام القانون رقم 90-30 (1990)، هذا الأخير الذي يمثل القانون الأساسي الذي أطر مجال الأملاك الوطنية منذ دخول الجزائر مرحلة الازدواجية سنة 1989، دون إغفال أحكام المرسوم التنفيذي رقم 12-427 (2012) المكمل لهذا القانون.

وفي هذا السياق، وضمن هذا المنظور الوظيفي المستحدث للموارد العقارية والمنقولة للجماعات المحلية، تم إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية التي ترمي إلى ضبط المجالين التنظيمي والوظيفي للأملاك الوطنية بأصنافها المختلفة، من خلال إدراج آليات و أنماط مستحدثة لتسيير، إستعمال واستغلال هذه الأملاك. أنماط تجد أساسا لها ضمن منظومة القانون الخاص، والتي أعيد تكييفها لتتواءم مع الطبيعة الخاصة والاستثنائية لكل صنف من أصناف الأملاك الوطنية.

لنتكلم في الوقت الحاضر عن إجراءات خاصة في مجال استغلال الملكية الوطنية، إجراءات تخرج منظومة الأملاك الوطنية من التصور الكلاسيكي (التقليدي) القائم على مبادىء المجانية، المساواة والحرية في الاستعمال، والمؤسس على قواعد عدم قابلية الأملاك الوطنية للتصرف فيها، الحجز عليها و اكتسابها بالتقادم، إلى تصور معاصر أكثر عملية ومرونة، يسمح بالاستثمار في أملاك المجموعة الوطنية وتثمين مداخيلها من خلال فتح المجال أمام الشراكة مع القطاع الخاص بصيغ و أنماط مستحدثة تحقق معادلة التكافؤين تحسين جودة الخدمة العمومية من جهة، ومقتضيات تحقيق البعد التنموي والتمويلي لهذا الصنف من الأملاك.

من هذا المنظور، طرحت وتطرح منظومة الأملاك الوطنية في الجزائر الكثير من الإشكالات القانونية والعملية الناتجة عن التحول الوظيفي لهذا الصنف من الأملاك، والذي رافقه بالضرورة جملة من التعديلات الجوهرية على المستويين الإجرائي والمؤسساتي تحددت أهدافها الأساسية في إعادة توظيف الموارد العقارية للدولة وجماعاتها المحلية في إطار الأبعاد الخدماتية، التمويلية والتنموية التي تصبو الدولة الجزائرية إلى تحقيقها.

من هذا المنطلق، تبدو أهمية وأولوية طرح مختلف الإشكالات التي يثيرها النص القانوني والواقع العملي ضمن نقاش علمي يجمع بين مختلف المختصين في هذا المجال من أساتذة أكاديميين، قضاة، محامين، موثقين ومستخدمي مديرية مسح الأراضي، المحافظة العقارية ومديرية أملاك الدولة، فضلا عن إطارات الجماعات المحلية، بقصد تغطية مختلف الجوانب الموضوعية، الإجرائية والمنازعاتية التي يطرحها موضوع هذا الملتقى، واستخلاص الحلول الكفيلة بتحقيق الإدارة الرشيدة لأملاك الجماعات المحلية في الجزائر.

إشكالية الملتقى

تطورا لأهمية الأملاك الوطنية بالنسبة للجماعات المحلية عمد المشرع الجزائري إلى إجراء عدة إصلاحات مست المنظومة القانونية للأملاك الوطنية، وذلك في إطار المسعى الاستراتيجي لتكريس مبادىء الحوكمة بما يتماشى مع تطور الأنظمة السياسية والاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

إصلاحات توجت بالقانون رقم 08-14 المعدل للقانون رقم 90-30 المتعلق بالأملاك الوطنية، باعتبارها قوانين شاملة؛ إضافة إلى قوانين خاصة، والتي كان لها الأثر الواضح على الأطر المؤسساتية والإجرائية لإدارة وتسيير هذه الأملاك.

كما يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن هذه النصوص التشريعية تتميز بالتشابك، سواء فيما بينها أو مع نصوص تشريعية تتعلق بمجالات أخرى.

على ضوء الأطروحات المقدمة أعلاه، وفي ظل التحديات والمعطيات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتنموية التي تعيشها بلادنا اليوم، يطرح موضوع هذا الملتقى الإشكالية البحثية التالية:

ما مدى فعالية الأطر المؤسساتية والإجرائية لإدارة وتسيير الأملاك الوطنية للجماعات المحلية في الجزائر، ومساهمتها في تكريس المبادىء الأساسية للحوكمة من جهة وتحقيق مقتضيات التنمية المحلية المستدامة من جهة أخرى؟

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

من داخل الجامعة

أ.د. بن اعراب محمد (قانون عام)	أ.د. بن ورزق هشام (قانون عام)	أ.د. بوجلال صلاح الدين (قانون عام)	أ.د. كوسة عمار (قانون عام)	أ.د. كمال عبد الوهاب (قانون عام)
أ.د. بن بلقاسم أحمد (قانون عام)	أ.د. بوسعدية رؤوف (قانون عام)	أ.د. صفو نرجس (قانون عام)	أ.د. خرشي إلهام (قانون عام)	أ.د. خلاف وردة (قانون عام)
أ.د. شوقي سمير (قانون عام)	أ.د. لشهب صالش جازية (قانون عام)	د. بودوخة إبراهيم (قانون وشريعة)	أ.د. بوضياف عبد الرزاق (قانون خاص)	أ.د. بلعيساوي محمد الطاهر (قانون خاص)
د. جبابلة عمار (قانون عام)	د. بن ستيرة اليامين (قانون عام)	د. تو ابتي ايمان ريمة سرور (قانون عام)	د. برارمة صبرينة (قانون عام)	د. قرماش كاتية (قانون عام)
د. غربي نجاح (قانون عام)	د. بلبول زكية (حقوق الانسان والحريات)	د. قرقور نبيل (قانون عام)	د. بن دعاس سهام (قانون عام)	د. بن عثمان فوزية (حقوق وحريات)
أ.د. روابح فريد (قانون جنائي)	د. بشير الشريف شمس الدين (قانون إداري)	د. لعقابي سميحة (قانون إداري)	د. بهلول سمية (إدارة عامة)	د. كوسام أمينة (قانون خاص)
د. بن سبيل لخضر (قانون عام)	د. بوقندول سعيدة (قانون عام)	د. بزات صونيا (قانون عام)	د. بن كسيرة شفيقة (قانون عام)	أ. علاق لمنور (قانون خاص)
د. كوسة جميلة (قانون عام)	د. لعميري إيمان (قانون خاص)	د. دوادي عادل (قانون عام)	د. سفي فاكية (حقوق وحريات)	د. حداد صورية (قانون عام)
د. بلعتروس سمش الدين	د. بوقرن توفيق (قانون عام)	د. حسام مريم (حقوق وحريات)	د. داهل و افية (قانون عام)	د. مرني هيبة (حقوق وحريات)
د. عوابد شهرزاد (قانون عام)	د. لحول سعاد (قانون عام)	د. معمري نصر الدين (قانون عام)	د. ملعب مريم (قانون البيئة)	د. مرني وردة (حقوق وحريات)
د. ضريف قدور (قانون عام)	د. قنولي وسيلة (قانون عام)	د. شاكري سمية (قانون عام)	د. عفان يونس (قانون عام)	د. رمضاني مسيكة (قانون عام)
د. فارس بوبكر (قانون خاص)	د. قلولليلية (قانون عام)	د. غبولي منى (قانون عام)	د. زروق نوال (قانون خاص)	د. ناصري مريم (قانون عام)
د. ايت شعلال نبيل (قانون عام)	د.رمضاني فريد (قانون عام)	د. مشري سلمى (حقوق وحريات)	د. واسع حورية (قانون عام)	د. نايل صونيا (إدارة عامة)
د. زرقان وليد (قانون عام)	أ.د زايدي أمال	د. قايم سارة (قانون خاص)	د. بلمهدي سميحة	د. عماروش سميرة
د.غجالي	د.بلهامل فوزية	د.هلالة نادية	د.رمازنية سفيان	د. بن دادة و افية
أ.د. باطلي غنية	د.طوبال بوعلام	د.بن بولرباح العيد	د.بونوة محمد	د.شيباني عبد الله
	د. بن سيدهم حورية			

من خارج الجامعة

د. خوادجية سميحة حنان (قانون الأملاك الوطنية) جامعة قسنطينة1	د. لعباني وفاء (قانون الأملاك الوطنية) جامعة قسنطينة1	أ.د. مهوبي الزبير (قانون عام) جامعة برج بوعريريج	أ.د.مصطفاوي عايدة (قانون عقاري) جامعة البليدة	د. رحماني حسيبة (قانون عام) جامعة البويرة	أ.د.زعموش فوزية (قانون عام)جامعة قسنطينة1
د. بوعافية رضا (قانون عام) جامعة برج بوعريريج	د. بوشربي مريم (قانون عقاري) جامعة خنشلة	د. بوفرة العامرية (قانون عقاري) جامعة المسيلة	د. بوط سفيان (قانون عقاري) جامعة البليدة	د. مسكر سهام (قانون عقاري) جامعة البليدة	د. سكيل رقية (قانون خاص) جامعة الشلف
د. جديلي نوال (قانون عقاري) جامعة المدية	د. لبيض ليلى (قانون عقاري) جامعة الجلفة	د. بوعش شهيناز (قانون عقاري) جامعة البليدة	د. بو خرص نادية (قانون عقاري) جامعة المدية	د. عمر شريف أسيا (قانون عقاري) جامعة المدية	د. بوكثير عبد الرحمان (قانون عام) جامعة المسيلة

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى

أ.لرقط سميرة	أ.جودي زينب	أ.خبابة أميرة	أ. بوغازي وهيبة	أ.مخلوفي خضرة
ط.د/ لعمارة حسين	ط.د/ بوخنفوف سمية	ط.د.حمودي فاطمة	ط.د بليلي أسماء	أ.بوغابة شافية
ط.د/ لعمامرة راشد	ط.د/ الأسد إخلاص	ط.د./ سويسي سميرة	أ. بن كسيرة شفيقة	أ نمديلي رحيمة
أ.دربال مديحة	أ.قاسم لامية			

المنسقون التقنيون للملتقى

د. بونوني مهدي	د. عيدون الحامدي	أ.بوصبع ريمة	د. بلهامل محمد عبد الفتاح

أعضاء فرقة البحث التكويني الجامعي

- د. جبابلة عمار
- د.بن ستيرة اليامين
- د. برارمة صبرينة
- ط. د/ بوخنفوف
- ط. د/ بليلي أسماء
- ط.د/ حمودي فاطمة

شروط المشاركة في الملتقى

- يجب أن يتسم موضوع المداخلة بالجدية، الأصالة والحداثة. كما يجب أن يتطابق مع أحد محاور الملتقى.
- يجب أن تحرر المداخلة وفق الضوابط العلمية والمنهجية المتعارف عليها.
- لا تقبل المداخلات التي سبق نشرها أوقدمت في تظاهرات علمية سابقة.
- لا تقبل إلا المداخلات الفردية.
- ترسل المداخلات في ملف Word، خط Sakkal Majalla مقاس 14 في المتن و12 للهوامش بالنسبة للمداخلات المحررة باللغة العربية. وخط Times New Roman مقاس 12 في المتن و 10 للهوامش بالنسبة للمداخلات المحررة باللغات الأجنبية.
- ترفق المداخلة بملخصين، أحدهما باللغة العربية والثاني بلغة أجنبية؛ بالإضافة إلى الكلمات المفتاحية.
- تحرر المداخلة في حدود 10 صفحات كحد أدنى و20 صفحة كحد أقصى، بما فيها الهوامش وقائمة المراجع.
- تدرج الهوامش بشكل آلي في نهاية كل صفحة.
- لا تسلم شهادة المشاركة للعضو المتدخل إلا بعد مشاركتهالفعلية.

آجال هامة

- آخر أجل لإرسال المداخلات: 22 فيفري 2023.
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: 28 فيفري 2023.
- تاريخ انعقاد أشغال الملتقى: 2 مارس 2023.

ترسل المداخلات إلى العنوان الإلكتروني التالي:

domainenational.2023@gmail.com

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق و العلوم السياسية
نيابة العمادة المكلفة
بما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية